

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦ - يونيو ١٩٨٨

نقطة أولى

جاء قانون شركات توظيف الاموال متأخراً عن موعد ولادته الطبيعية بتسع سنوات .. وقد اختلف في العدد ، فمن قائل انها عشر سنوات ومن قائل انها ثمان ، وقد اخترنا التسعة كحل وسط .. وبسبب هذا التأخير .. جاء المولود مسخاً يشبه فرانكشتاين ، وهو انسان تم صنعه - في خيال الكاتب - من بلعيا الموتى ، وكان وجهه المرقع يصلح بطلاً من أبطال افلام الرعب المضحكة .

لقد نشأت شركات توظيف المال منذ عشر سنوات او تسع سنوات ، وكان ميلاد القانون مع ظهورها كالفيا لتلاني كل التعقيدات والمفاجآت التي ظهرت بولادته المتأخرة .

وقد نشأت هذه الشركات في مصر وفي الباكستان في نهاية السبعينيات ، وكانت نشأتها لنفس الاسباب ، ان لباكستان مثل مصر كثيراً من المواطنين الذين يعملون في الخارج ، ويكسبون نفوداً اجنبية يريدون توظيفها ، او استثمارها بشكل او باخر ، وهم ينصرفون عن البنوك التقليدية لاسباب ربحية او اقتصادية او نفسية ، مثل الربا او قلة سعر الفائدة او تعقيدات البيروقراطية او لاي سبب اخر ، وكان لهذه الشركات ميزة تقديم عائد يصل الى ٢٠٪ احياناً او اكثر .

أي ان وجود فراغ في النسيج الاقتصادي للدولتين ، ووجود حاجة تشبعها هذه الشركات هو المسئول عن نشوء هذا الشكل الجديد من الشركات في الدولتين .

وقد تحركت الحكومة الباكستانية بعد عام من ظهور هذه الشركات وحسنت مشكلتها بقانون .. اما في مصر فقد تأخر ظهور القانون عشرة ايام فقط ، ولأن يوم الحكومة ستة فقد تأخر ظهور القانون عشر سنوات .

وفي هذه السنوات العشر جرت مياه كثيرة تحت كوبري الخديوي عباس الاقتصادي .. وترتبت اوضاع قانونية للمتعاملين معها ، وتضخم رأس المال الذي تعمل به ، وزاد عدد المودعين فيها ، واصبحت الغلبية المودعين تنظم حياتها وتلبيم حساباتها على اساس الربح الذي تقدمه هذه الشركات ، واصبحت هذه الشركات تمثل جزءاً من الثروة العامة والاقتصاد .

نحن امام تجربة نشأت في ظروف اقتصادية واجتماعية هي التي ولدتها ، وهي تجربة قد تكون موضع رضا البعض او سخطهم ، وقد تكون في حاجة الى الترشيد او المعاونة ولكنها على كل حال تجربة جديدة لا يجوز تحطيمها .. او وضع العرائق امامها .. او تكتيفها بالبيروقراطية .. لان هذا كله يؤثر على المودعين فيها .. وهم عدد لا يمكن تجاهله .

هذه نقطة اولى وهناك نقط اخرى وملاحظات .

احمد بهجت